ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط وإن عرف بالصلاح دراسة حديثية نقدية

مستلة من رسالة دكتوراه بعنوان :

موانع الجرح والتعديل عند المحدثين دراسة حديثية نقدية

إعداد

أحمد محمد محمد حسين معوض

الباحث بقسم الشريعة الإسلامية

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

تحت إشراف

أ.د/ محمود قرني محمد

أستاذ الشريعة الإسلامية

كلية دار العلوم جامعة الفيوم

مشرفا رئيسًا

أ.د/ محسن محمد أحمد

رئيس قسم الشريعة الإسلامية

كلية دار علوم جامعة الفيوم

مشرفا مشاركًا

ملخص البحث

علم الجرح والتعديل ونقد الرجال والمتن من أدق فروع علم الحديث، فلا يمكن إتقانه والوقوف على أركانه ومبانيه، إلا من صار على ضرب أولئك الجهابذة من المحدثين النقاد، الذين استطاعوا أن يرسوا قواعد هذا العلم وقوانينه، وأسسه وضوابطه، حتى اشتد عوده، واستقام على أيديهم شكله ورسمه، ومن ثمّ فلا بد من معرفة مناهجهم من التحوط البالغ، والتحري الفائق في نقد الرجال، ومرويات الشيوخ، وكيفية التمييز بين الغث والسمين، فليس نقد الرواة بالأمر الهين؛ فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال السابقين وطرق الرواية.

وبناءً عليه فقد ترك الأئمة النقاد الاحتجاج برواية من عرف بصلاحه وعبادته، و لم يكن ضابطًا لمروياته، وتعدّدت أقوال المحدثين محذرةً من روايات هذا الصّنف من الرواة، هذا وقد حذّر الجهابذة النقاد من الرواية عن هؤلاء الضعفاء أشد التحذير، وإن كانوا من أهل الزهد والعبادة والورع؛ لأن هذا العلم دين فلا بد وأن لا يؤخذ إلا عن أهله المحدثين الأثبات، أما هؤلاء الذين اشتهروا بين الناس بالزهد والعبادة، فقد تركهم الأئمة النقاد؛ وذلك لأنهم لم يكونوا من أهل الحديث ورواته؛ بسبب سوء حفظهم للأسانيد والمتون، وكثرة روايتهم للأحاديث الموضوعة عن الرواة الثقات الأثبات، فوقعوا في الكذب على رسول الله^ من حيث لا يعلمون.

Research Summary
The science of jarh and ta'deel and the criticism of men and text are among the most accurate branches of the science of hadith, so it is not possible to master it and stand on its pillars and premises, except for those who strive to beat those distinguished scholars of hadeeth critics,who were able to establish the rules and laws of this science,its foundations and controls, until its return became strong,and it was established at their hands Its shape and drawing,and then it is necessary to know their methods of extreme precaution, extreme investigation in the criticism of men, the narrations of the sheikhs, and how to distinguish between the rubbish and the valuable.Criticizing the narrators is not an easy matter;The critic must be well acquainted with the narrated news,knowing the conditions of the previous ones and the methods of narration.
Accordingly,the imams and critics abandoned the evidence of the narration of those who were known for his righteousness and worship, and he was not an officer of his narrations, and there were many sayings of the hadith scholars warning against the narrations of this type of narrators. Because this knowledge is a religion, so it must not be taken except from its people who have proven evidence. This is because they were not among the peopleof hadith and its narrators. Because of their poor memorization of chains of narrators and texts, and their frequent narration of fabricated hadiths from reliable and reliable narrators,they fell into lying to the Messenger of God from where they did not know.

المقدمة

الحمد لله الذى رفع من وقف تحت أمره ونهيه إلى أوج الكمال، ووصل من انقطع إليه بصلة فاخرة في الحال والمآل، والصلاة والسلام على نبينا محمد المرسل بصحيح الأقوال والأفعال، الذى بلغ حسنُ حديثه مبلغ الإعجاز والكمال، وعلى آله المدرجين في سلسلة هديه التي لا انفصام لها ولا انفصال، وعلى أصحابه الذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في مرضاته، من غير ضعف ولا اعتلال.

وبعد:

الضبط ملكة تؤهل الراوي لأن يكون ضابطًا لما سمعه من الأحاديث النبوية الشريفة متقنًا في تحمله، متيقظا لما يرويه غير مغفل، حافظًا لروايته إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن كان معتمدًا عليه في الرواية، عالمًا بما يحيل المعنى، ومن ثمّ فإن الجهابذة من المحدثين الأثبات اشترطوا الضبط في رواية الراوي العدل، وعدم الاكتفاء بعدالته فحسب تأكيدًا على سلامة الحديث مما يطرأ عليه أو يشوبه في بعض الألفاظ التي قد تؤدي إلى إفساد المعنى، سواء في الإسناد أو في المتن أو فيهما معا.

لذا فليس كل من طلب الحديث يكتب عنهم، وإن كان لهم فضل في أنفسهم، وإنما هي أخبار رسول الله ^ فلا تؤخذ إلا من أهلها الذين توافرت فيهم الشروط المعتبرة عند المحدثين، فرب رجل صالح لو لم يحدث لكان خيرًا له؛ لأن الحديث أمانة فتأدية الأمانة في الذهب والفضة أيسر منه في الحديث، ومن ثمّ ترك المحدثون الاحتجاج بمن لم يكن أهلًا للضبط وإن عرف بالصلاح بينهم.

وبناءً عليه جاء تقسم هذا البحث المستل من رسالة الدكتوراه الموسومة بـ "موانع الجرح والتعديل عند المحدثين دراسة حديثية نقدية"، في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقوال النقاد في ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط وإن عرف بالصلاح.

المبحث الثاني: تطبيقات لمن لم يكن من أهل الضبط وإن عرف بالصلاح.

المبحث الثالث: أثر اختلال ضبط الراوي في الاحتجاج به عند النقاد.

هذا على سبيل الإجمال وسيعقب ذلك تفصيل ما تم إجماله في الصفحات التالية.

والله- سبحانه- الموفق؛؛؛

التمهيد
مفهوم ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط وإن عرف بالصلاح

التركُ لغة: التخلية، يقال: تركت المنزل تركًا، رحلت عنه؛ أي خليته، وتاركته البيع متاركة، وتراك، بمعنى أترك، وهو اسم لفعل الأمر، ومصدر قولهم: تركت الشيء تركا، أي خليته، وهو مأخوذ من مادة (ت ر ك) التي تدل على التخلية عن الشيء، وهو قياس الباب، ولذلك تسمى البيضة بالعراء تريكة، ثمّ استعير للإسقاط في المعاني، فقيل: ترك حقّه: إذا أسقطه، وترك ركعةً من الصّلاة: إذا لم يأت بها، فإنّه إسقاط لما ثبت شرعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [1][2].

فالترك: هو إهمال الشيء وتخليته.

اصطلاحًا: لم يعتن علماء الشريعة-بصفة عامة-بتفصيل مفهوم الترك من حيث المعنى الاصطلاحي، وأن ما ثبت عن الأصوليون والفقهاء لم تكن تعريفات جامعة مانعة، إذ عرفوا الترك بما يلي:

قال إمام الحرمين(رحمه الله):"حقيقة الترك: هو فعل ضد المتروك، وهو من أسماء الإثبات، لا يقع على النفي الصرف، وكذلك لا يوصف به من لا يوجد منه مقدور ولا ضده بأنه فاعل أو تارك"[3].

وقال الغزالي(رحمه الله):"التروك عبارة عن أضداد الواجبات كالقعود عند الأمر بالقيام ثم يعصي بترك القيام لا بالقعود"[4].

وقيل:"الأفعال الشرعية غير الخاصة التي تركها الرسول^ قصدًا مع القدرة على فعلها وتوفر الدواعي لذلك دون سبب للترك يبينه رسول الله ^ أو يشار إليه بالنص"[5].

جلّ هذه التعاريف غير مانعة من الاستئناس بغيرها، وليست جامعة لمحتوى معنى الترك بمفهومه الشامل في الشريعة الإسلامية، ومن ثمّ فإن الترك هو: ما كفانا الله

تعالى مؤنته في كتابه العزيز، و لم يعرج عليه الرسول الكريم^، سواء قاصدًا له أو غير قاصدًا لتركه، مع وجود ما يقتضي هذا وذاك.

الحجة لغة: بضم الحاء وتشديد الجيم، جمع حجج وحجاج، الدليل والبرهان(٦).

والاحتجاج: مصدر احتج من باب الافتعال، وأصله من: الحجة، بمعنى: الدليل والبرهان، يقال: احتج عليه؛ أي: أقام الحجة عليه، وحاججته أحاجه حجاجًا ومحاجة حتى حججته، أي غلبته! بالحجج التي أدليت بها، وأقام الحجة والدليل ليثبت صحة أمر، وبرهن بالحجة والدليل ليقنع الآخرين، ومنه قوله تعالى:﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾(٧)(٨).

فالحجة بالضم: الدليل، والبرهان، وما دفع به الخصم.

وسميت حجة: لأنها تحج، أي تقصد، لأن القصد لها وإليها، وجمع الحجة وحجاج(٩).

اصطلاحًا: تباينت تعاريف العلماء حول مفهوم الاحتجاج لاختلاف المفاهيم العلمية، والثقافات المتغايرة للعلوم، وذلك على النحو التالي:

عرفها المحدثون بقولهم: من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متنًا وإسنادًا وبأحوال رواته جرحًا وتعديلًا وتأريخًا(١٠).

وعرفها الأصوليون بأنها: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري مطلقًا ظنًا أو قطعًا(١١).

فالحجة: هي علم يبحث عن الأدلة اليقينية والاستنتاجات الظنية الموصلة إلى صحيح النظر في المطلوب الخبري.

الضبط: لغة: الحزم، يقال: ضبطه يضبطه ضبطًا وضباطة بالفتح: حفظه بالحزم فهو ضابط أي حازم. وضبط الشيء، لزومه لا يفارقه، وضبط الشيء: حفظه بالحزم. وضبط الرجل الشيء يضبطه ضبطًا إذا أخذه أخذًا شديدًا(١٢).

اصطلاحًا: أن يكون متيقظًا، غير غافل، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه من التبديل والتغيير، إن حدث منه، عالمًا بما يحيل المعنى إن روى بالمعنى[١٣].

والضابط: هو يكون حافظًا متيقظًا غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء[١٤].

فالضبط: عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه، فإن خالفهم لم يكن ضابطًا[١٥].

فـ"العدالة والضبط شرطان لابد من توافرهما في الراوي، فإذا لم يكن عدْلا؛ سقط كل حديثه، وإذا لم يكن ضابطًا؛ لم يُحتج بحديثه أصلًا[١٦]، فإذا "أراد العدالة فقط دون الضبط، فحينئذٍ لن يكون هذا الراوي ممن يقبل حديثه، بل سيكون مردود الحديث؛ لأنه ليس ضابطًا، والراوي لا يكون مقبول الحديث إذا لم يكن ضابطًا"[١٧]،"فإن لم يكن ضابطًا لكل ما حدث به ساغ الاجتهاد فيه، وإن غلب عليه ترك الضبط لم يقبل خبره، كما لا تقبل شهادته"[١٨].

وذلك لأن "من شروط صحة الحديث ضبط الراوي لما يرويه، و عدم الضبط أمارة من إمارات رد الحديث و تضعيفه"[١٩]،"لأن قبول الخبر باعتبار معنى الصدق فيه ولا يتحقق ذلك إلا بحسن ضبط الراوي من حين يسمع إلى حين يروي "[٢٠].

لذا فإن كان الضبط الذي هو معنى هذا النوع من الكلام، بمنزلة العقل الذي به يصح أصل الكلام شرعًا.

وبناءً عليه يكون مفهوم لم يكن من أهل الضبط، هو الراوي الذي فقد شرطًا من شروط الحديث الصحيح، وخالف الثقات فيما يروونه من الأحاديث، فرد النقاد حديثه.

المبحث الأول
أقوال النقاد في ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط وإن عرف بالصلاح

لم يكن النقد الحديثي في وقت من أوقاته عبارة عن إلقاء للكلام -بالتعديل أو التجريح- على إطلاقه، بل هو أمر في غاية العسر، تحكمه القرائن، وتقويه المرجحات، وتسنده أقوال أئمة هذا الشأن.

ولا ريب أن الكشف عن الحديث المعل بأية علة، كان يفتقر إلى اطلاع واسع، وخبرة بالرجال ودراية بأقوال النقاد، وملاحظة مواضع كلامهم، ومن ثمّ كان الحكم على حديث ما بالإعلال أو الترك شيئًا ليس بالهين(٢١).

ولقد وردت عن بعض النقاد أقوالًا تبرهن على أن اختلال ضبط الراوي يؤدي إلى عدم الاحتجاج به، وترك روايته، والتي من أهمها ما يلي:

قال شعبة بن الحجاج(رحمه الله) (٢٢):" كان مالك أحد المميزين، ولقد سمعته يقول: ليس كل الناس يكتب عنهم، وإن كان لهم فضل في أنفسهم، إنما هي أخبار رسول الله ^ فلا تؤخذ إلا من أهلها"(٢٣).

وقال يحيى بن سعيد القطان(رحمه الله) (٢٤): "لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث"(٢٥).

وروى ابن عدي بإسناده عن أبي عاصم النبيل قال: "ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث"(٢٦).

وروى عمرو الناقد(٢٧): سمعت وكيعًا، يقول: وذكر له حديث، يرويه وهب بن إسماعيل(٢٨)، فقال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال(٢٩).

وقال الجوزجاني(رحمه الله): "رب رجل صالح لو لم يحدث كان خيرًا له، إنما هو أمانة، تأدية الأمانة في الذهب والفضة أيسر منه في الحديث"(٣٠).

وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي أسامة، قال: إن الرجل يكون صالحًا، ويكون كذابًا، يعني: يحدث بما لا يحفظ(٣١).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:"المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين: منهم من شغلته العبادة عن الحفظ فكثر الوهم في حديثه فرفع الموقوف ووصل المرسل"(٣٢).

ومن خلال هذه الأقوال السالفة للجهابذة النقاد من المحدثين، يتبين أنهم ينكرون على هذه الفئة المتعبدة من المسلمين، إقحامهم لأنفسهم في هذا المضمار، حيث إن تحمل الرواية أمر شاق يتطلب أن يكون الراوي على بصيرة من أمره، حتى لا يكون خطؤه أكثر من صوابه، وفساده يغلب على ما يريد إصلاحه، وينسب إلى رسوله^ ما لم يقله، فيدخل إذًا في الوعيد الشديد الذي حذر وأنذر منه الرسول الأمين^، فعن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال سمعت رسول الله^ يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٣٣).

مع الأخذ في الاعتبار أن هناك فرقًا بين المتعمد للكذب من غيره، لكن المراد أن هذا المتعبد أضر بالأمة أكثر مما قدم لها، ولخطورة الأمر ومشقته، فقد بوب الإمام البخاري في صحيحه بابًا بعنوان: "باب إثم من كذب على النبي^"(٣٤)، وذكر فيه الروايات التي تؤكد على أن الكذب على رسول الله^ ليس ككذب على غيره، فالكاذب عليه يتبوأ مقعده من النار يوم القيامة.

ومع ذلك فـ"لم نعلم الصالحين أكثر كذبًا وخطأ، في شيء من أمور الدين والدنيا من كذبهم وخطئهم في رواية الحديث، حتى يضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب، بقصد الإرشاد للأمة والنصيحة لهم"(٣٥)، أي "أنهم يحدثون بما لم يصح، لقلة معرفتهم بالصحيح، والعلم بالحديث، وقلة حفظهم وضبطهم لما سمعوه، وشغلهم بعبادتهم، وإضرابهم عن طريق العلم، فكذبوا من حيث لم يعلموا وإن لم يتعمدوا ...

وقد يقع في الكذب على رسول الله^ منهم، من غلبت عليه العبادة، و لم يكن معه علم فيضع الحديث في فضائل الأعمال، ووجوه البر، ويتساهلون في رواية

ضعيفها ومنكرها وموضوعاتها، كما قد حكي عن كثير منهم واعترف به بعضهم، وهم يحسبون -لقلة علمهم- أنهم يحسنون صنعا"(٣٦).

فـ"رب رجل صالح مجتهد في العبادة، ولا يقيم الشهادة، ولا يحفظها، وكذلك الحديث، لسوء حفظه، وكثره غفلته"(٣٧).

هذا وقد "روى أبو نعيم بإسناده عن ابن مهدي، قال: فتنة الحديث أشد من فتنة المال، وفتنة الولد، لا تشبه فتنته فتنة، كم من رجل يظن به الخير، قد حمله فتنة الحديث على الكذب، يشير إلى أن من حدث من الصالحين من غير إتقان وحفظ، فإنما حمله على ذلك حب الحديث، والتشبه بالحفاظ، فوقع في الكذب على النبي ^ وهو لا يعلم، ولو تورع واتقى الله لكف عن ذلك فسلم"(٣٨).

إذًا فقد وسم الصالحون "بهذا الاسم أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال، موضوعة بواطيل ويتهم جماعة منهم بوضعها"(٣٩).

و لم يكن ثمة شك في أنه قد "صنع ذلك قوم من الجهلة ينسبون إلى الزهد والتعبد، حملهم التدين المتلبس بالجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب، ليحثوا الناس على الخير ويزجروهم عن الشر بزعمهم الفاسد"(٤٠).

فلا عجب إذا ظهرت مجموعة من الأحاديث الباطلة والموضوعة، في كتب السنة بصفة عامة، وفي فضائل الأعمال بصورة أخص، واتهم الصالحون بوضعها؛ لأنهم يكتبون عن كلّ من يلقون ولا يميزون(٤١)، فدعا ذلك أئمة النقد من المحدثين إلى الإضراب عن مروياتهم، حتى قال الإمام ابن منده: " إذا رأيت في حديث ثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه"(٤٢).

وبناءً على هذا فإن من حدث من الصالحين بحديث، و لم يعرف عنه أنه صاحب حفظ وإتقان وشهرة في طلب الحديث، فقد أدرك النقاد أن الذي حمله على هذه الرواية إنما هو حب رواية الحديث النبوي، والتشبه بالمحدثين الأثبات المتقنين، ومن ثمّ فلا بد وأن يقع منه الكذب وهو لا يعلم أنه كذاب في حديث رسول الله ^، ولو

ألزم نفسه التورع عن هذا الأمر لسلم من الكذب على رسول الله^، والتقول عليه بغير علم.

ولبيان خطورة مسألة التقول بغير علم بوب الحافظ ابن حبان في صحيحة فصلًا بعنوان: "فصل ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب الشيء إلى المصطفى^ وهو غير عالم بصحته"(٤٣).

ولا مناص في أن مبتدعة الإسلام، والواضعون للأحاديث، أشد من الملحدين؛ لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من الداخل، فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحوالها، والملحدون كالحاضرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن فهو شر على الإسلام من غير الملابسين له(٤٤).

فإذا كان الأمر بهذه الخطورة والإفساد في الدين فلا يجوز البتة العمل على ترويج هذه الأحاديث الموضوعة، ولا التحديث بها في المجالس العامة والخاصة، لأي سبب كان، إلا على وجه بيان بطلانها وتفنيد ألفاظها.

المبحث الثاني
تطبيقات لمن لم يكن من أهل الضبط وإن عرف بالصلاح

لقد اعتنت كتب النقاد من المحدثين برصد جلّ الرواة الذين عرفوا بالصلاح، ولكن لم يكونوا من أهل الضبط عند الأداء، فأثر ذلك على عدالتهم واعتبارهم من الرواة غير المقبولين، ومن أهم النماذج الدالة على ذلك ما يلي:

المثال الأول: عباد بن كثير(0)[٤٥].

عباد بن كثير الثقفي البصري، من الرواة الذين اشتهروا بالصلاح، غير أنه إذا تكلم في الحديث كان في تعداد المتروكين، فحذر النقاد من السماع له، أو الأخذ عنه، قال عبد الله بن المبارك: "قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، فإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقوال للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى، قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر عباد أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه"[٤٦].

أقوال العلماء فيه:

قال النسائي: عباد بن كثير متروك الحديث[٤٧].

وقال ابن أبي حاتم: روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة وكان صالحًا[٤٨].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، قلت: يكتب حديثه؟ قال: لا، ثم قال: كان شيخًا صالحًا، وكان لا يضبط الحديث، وكان في كتاب أبي زرعة، عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن عباد بن كثير، فقال: اضربوا عليه، و لم يحدثنا به[٤٩].

وقال المبارك: ما أدري من رأيت رجلًا أفضل من عباد بن كثير، في ضروب من الخير، فإذا جاء الحديث فليس منها في شيء[٥٠].

وقال الآجري(رَحِمَهُ اللَّهُ) : سألت أبا داود عن عباد بن كثير المكي، فقال: هو بصري نزل مكة، كان صديقًا لسفيان بن سعيد[٥١]، وهو متروك الحديث.

وكان سليمان التيمي يقول: حدثنا عباد بن كثير فلا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم حسبك عنه بحديث النهي[٥٢].

جلّ أقوال هؤلاء النقاد تدور حول روايته للحديث، وليس على صلاحه في نفسه، وذلك لأنه أصيب بالغفلة فكان يكذب في الرواية وينسبها إلى رسول الله ﷺ، لذا ضعفه أحمد بن حنبل، وقال: روى أحاديث كذب لم يسمعها[٥٣]، وقال يحيى ليس بشيء في الحديث، وقال مرة ضعيف لا يكتب حديثه[٥٤]، وتركه البخاري[٥٥]، وقال النسائي متروك الحديث، وقال الدارقطني ضعيف[٥٦]، وتكلم فيه شعبة ابن الحجاج[٥٧].

إلى غير ذلك مما قيل في حقه، والذي يستفاد منه ترك الرواية عنه، وعدم السماع له، لاسيّما في جانب الرواية، حيث إن الصلاح والزهد والعبادة، لا تغن عن رد روايته في الحديث؛ وذلك لأن الرواية لها ضوابط وقوانين، لا تقبل المحاباة، "ويدلنا على هذا: أن ابن أبي حاتم -رحمه الله- سأل أبا زرعة عن رجل؟ فقال أبو زرعة: حافظ، فقال ابن أبي حاتم: أصدوق هو؟ يعني: أهو عدل في دينه؟ فلم يكتف ابن أبي حاتم بقوله: ضابط؛ لأنها لا تدل على التوثيق، ولا تدل على العدالة، وإنما تدل على الحفظ"[٥٨] فحسب.

ولذلك عندما سئل وكيع بن الجراح عن رجل فقال:"رجل صالح -يعني في دينه- وللحديث أهل"[٥٩]، أي إن هذا الرجل ليس من أهل الحديث الذين يلتزمون بقوانين الرواية المتفق عليها عند الجهابذة النقاد، فهو بذلك لا يضبط الحديث الشريف، ولم يعن بحفظه وإتقانه، وإن كان مشهورًا بين الناس بالصلاح في دينه، فرواية الصالحين الغير منضبطة بالضوابط الشرعية، والقوانين المرعية ليس لها حظ في القبول عند الجهابذة النقاد، وصاحبها مردود غير مقبول عندهم.

المثال الثاني: أبان بن أبي عياش فيروز(0)[٦٠].

أبان بن أبي عياش، رجل صالح، وزاهد، من صغار التابعين، والضعفاء والمتروكين عند النقاد من المحدثين، وتابعي مُفضِّل عند الشيعة، وكان من قراء القرآن الكريم، قال مالك بن دينار: "أبان بن أبي عياش طاوس القراء"[٦١]، سمع عن أنس بن مالك أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظه، فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي^، وهو لا يعلم، فيخلط بينهما، لذا تركه جلّ الجهابذة من المحدثين، وتعددت أقوال النقاد في سبب هذا الترك كما يلي:

أقوال العلماء فيه:

قال ابن أبي شيبة(رحمه الله) :سألت عليًا عن أبان بن أبي عياش فقال كان ضعيفًا عندنًا[٦٢].

وقال ابن أبي حاتم(رحمه الله) :سئل أبو زرعة عنه فقال: "بصري ترك حديثه، و لم يقرأ علينا حديثه، فقيل له كان يتعمد الكذب؟ قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس وشهر بن حوشب ومن الحسن فلا يميز بينهم"[٦٣].

وقال النسائي(رحمه الله) : أبان بن أبي عياش متروك الحديث وهو أبان بن فيروز أبو إسماعيل[٦٤].

وقال ابن عدي(رحمه الله) : أرجو أنه لا يتعمد الكذب لكنه يشتبه عليه ويغلط وعامة ما أتى فيه من رواية المجهولين[٦٥].

وقال عباد المهلبي(رحمه الله) [٦٦]: أتيت شعبة أنا وحماد بن زيد، فكلمناه في أبان أن يمسك عنه فأمسك، ثم لقيته بعد ذلك، فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه[٦٧].

وبناءً على ما سبق من أقوال للجهابذة النقاد في شأن أبان بن أبي عياش، تبين أنه متروك الحديث عندهم، وإن كان من أهل الصلاح، والعبادة، والزهد، غير أنه في رواية الحديث ليس بشيء فقد قال فيه أحمد بن حنبل بأنه متروك الحديث، وترك الناس حديثه منذ دهر، وقال أيضًا: لا يكتب عنه-أي الحديث- قيل: كان له هوى؟

قال: كان منكر الحديث، كان وكيع إذا أتى على حديثه يقول: رجل ولا يسميه استضعافًا، أي كونه ضعيف الحديث، وقال: مرة منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال: مرة ضعيف، وقال: مرة متروك الحديث، وإنما كان تعدد الأقوال من الناقد الفذ ابن معين تبعًا لتعدد الروايات التي صدرت عن أبان بن عياش، "وحكى الخليلي في الإرشاد بسند صحيح أن أحمد قال: ليحيى بن معين، وهو يكتب عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان نسخة: "تكتب هذه وأنت تعلم أن أبان كذاب، فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبها وأحفظها حتى إذا جاء كذاب يرويها عن معمر عن ثابت عن أنس أقول له كذبت، إنما هو أبان"[٦٨].

وكذا قال: الجهابذة من النقاد كالنسائي، والدارقطني، وأبو حاتم، في معرض بيان علة ترك الناس لحديثه، كان رجلًا صالحًا ولكنه بلي بسوء الحفظ، فالصلاح إذًا ليس وحده مقياسًا في قبول الراوي وروايته، فلابد وأن يتبع الصلاح ضبطًا وعلمًا وفهمًا ثاقبًا لما يرويه.

وقال عفان: قال لي أبو عوانة جمعت أحاديث الحسن عن الناس ثم أتيت بها أبان بن أبي عياش فحدثني بها كلها، وقال أبو عوانة: مرة لا أستحل أن أروي عنه شيئا[٦٩]، وذلك لشدة كذبه في حديث رسول الله^، هذا إلى جانب الخلط في الرواية، وقلب الأسانيد في الحديث الواحد، فكان إذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي^، وهو لا يدري مدى الجرم الذي ارتكبه في حق السنة النبوية، وما يؤول على المكلفين من اتباع لهذه الأوامر، والاجتناب لما ورد بها من نهي.

المثال الثالث: محمد بن خالد بن عبد الله الطحان[٧٠].

محمد بن خالد بن عبد الله الطحان الواسطي، قيل: لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا وقد روى عنه: أحاديث صالحة، صدوق، غير أنه مغفَّل.

أقوال العلماء فيه:

قال ابن حبان: من شيوخنا يخطئ ويخالف[٧١].

وقال: البخاري، قال ابن معين: لا شيء، وأنكر روايته عن أبيه، عن الأعمش[٧٢].

وقال الذهبي: محمد بن خالد بن عبد الله الطحان عن أبيه وشريك وعنه بن ماجة وأبو يعلى ضعفه أبو زرعة وغيره[٧٣].

وقال أبو علي: كان أبوه خالد كتب أحاديث يسمَعُها فلم يسمَعْها ،فجعل ابنه هذا- محمد- يحدث بتلك الأحاديث ،حتى قيل له :إن هذه أحاديث لم يسمعها أبوك[٧٤].

يتضح من خلال هذه الأقوال لا سيما الأخيرة منها أن محمد بن خالد بلغت به الغفلة مبلغًا عظيمًا جعلته لا يستطيع أن يفرق بين النسخة التي سمعها والده من غيرها، ومن ثمّ أخذ تلك النسختين على اعتبار أنهما من طريق السماع، والأمر ليس كذلك، فلم يكن صلاحه شافعًا له في التحمل والأداء، لأن تحمل الأحاديث يحتاج إلى تأهيل نفسي وعقلي، يصحبهما فطنة وذكاء حاد يميز صاحب الحديث بهم جميعًا الصحيح من العليل، وكونه مسموعًا من غيره، غير أن انشغال محمد بن خالد بالعبادة، وتقديمها على العناية بجمع الأحاديث وتفنيد رواتها، جعل الجهابذة النقاد يدرجونه ضمن مردود الرواية، وذلك لأن الغفلة الكثيرة وضعف الحفظ تؤدي بالراوي إلى فحش الغلط فكان ذلك سببًا مانعًا من قبول روايته.

المثالث الرابع: رشدين بن سعد أبو الحجاج المصري[٧٥].

رشدين بن هلال، المهري، المصري، كان من الصالحين الأخيار، لكنه سيئ الحفظ والضبط في الحديث، فقد كان لا يبالي عمن روى حديثه، وفي ذلك دلالة على تمام غفلته وكثرة ورودها في مروياته، فتركته علماء الحديث حذروا من الاغترار بمروياته.

أقوال العلماء فيه:

قال ابن الجارود: ليس بشيء[٧٦].

وقال محمد بن سعد: كان ضعيفًا[٧٧].

وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة: ضعيف الحديث[٧٨].

وقال أبو بكر بن أَبي خيثمة، عن يحيى بن معين: لا يكتب حديثه[٧٩].

وقال ابن يونس: كان صالحًا في دينه، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث[٨٠].

وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني: سمعت أبا عبد الله يقول: رشدين ليس يُبالي عمن روى، ولكنه رجل صالح، يوثقه هيثم بن خارجة، وكان في المجلس، فتبسم من ذلك أبو عبد الله، ثم قال أبو عبد الله: رشدين بن سعد ليس به بأس في أحاديث الرقاق[٨١].

يتضح من جملة هذه الأقوال أن رشدين بن هلال، المهري، المصري، ضعيف الحديث لكثرة غفلته في الأداء وهذا من الآفات التي تقدح في الراوي إذا مني بها، حيث إن كثرة غفلته تؤدي به إلى فحش الغلط في الرواية وهذا مما بينه النقاد في رشدين بن هلال، المهري، المصري، ومن ثمّ تركه النقاد وكان ذلك مانعًا من قبول مروياته.

المبحث الثالث
أثر اختلال ضبط الراوي في الاحتجاج به عند النقاد

ولم تكن ثمة ريب في أن كثير من العلماء أو الرواة ممن وصفوا بالصلاح والزهد والعبادة، ولكنهم كانوا في حفظهم غير مقبولين عند أئمة الحديث، مثل: موسى بن عبيدة الربذي(٨٢)، ومثل: أبان بن أبي عياش ، ومثل: يزيد الرقاشي ، ومثل: الرشدين بن سعد(٨٣)،...وجماعة.

هؤلاء صالحون في أنفسهم، ولكن غلبت عليهم غفلة الصالحين؛ فصاروا يخطئون في أحاديثهم؛ فلهذا رد العلماء حديثهم لا طعنا في عدالتهم وإنما طعنا في حفظهم، وضبطهم لمروياتهم، وهذا يبرهن على أن العدالة والضبط غير متلازمين، فليس كل عدل حافظًا، كما أنه ليس كل حافظ عدلًا، وبهذا يتم الشرط الثاني من شروط صحة -أو الحكم على- الحديث بأنه صحيح(٨٤).

وهذا الحافظ أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني كان من أحفظ الحفاظ، بل فضله بعض العلماء على الإمام أحمد، وعليّ بن المديني ، وعلى ابن معين في حفظه، ولكنه كان يكذب فطرح العلماء حديثه كله؛ حتى قال فيه الإمام البخاري -رحمه الله-: هو أضعف عندي من كل ضعيف لأنه كان يكذب، فهو حافظ ضابط، ولكنه ساقط العدالة لكذبه على النبي٨(٨٥).

فالمحدثون إذًا "يفرقون بين العدالة والضبط، فقد يكون الراوي عدلًا ولا يكون ضابطًا، وجرب عن الذين يوصفون بالزهد، والعبادة، والحرص على ذلك أكثر، أن بعضهم يكون فيه شيء من الغفلة بسبب اهتمامه بالعبادة وإعراضه عن حفظ الحديث، فإذا مسك حديثًا من الأحاديث لا بد أن يهتم به اهتمام المحدثين، يعني سندًا ومتنًا وما إلى ذلك؛ بل يأخذه أخذًا سهلًا، فهذا الراوي هو الذي يوصف بالغفلة"(٨٦).

فغفلة الصالحين[٨٧] مصطلح توافق عليه علماء الحديث قديمًا، وصار عليه المتأخرون، ويعنون به بعض العبّاد المشهورين بالصلاح، والذين غلب عليهم جانب العبادة والزهد والتقشف، فشغلهم بذلك عن حفظ الحديث، وضبط حروفه وألفاظه، وتقويم إسناده، فلم يمنعهم ذلك من أن يسلكوا سبيل المحدثين فوقعوا في الخطأ والوهم والكذب، فكان ذلك مانعًا من قبول مروياتهم لكونهم غير ضابطين.

ومن ثمّ فإن هذا المصطلح لا يعني الطعن في دين المسلم، ولا ينقص قدره من ناحية الزهد والعبادة، بل هو أقرب للمدح في هذه الجهة من غيره، وإنما يكون القدح في كونه ليس صاحب حفظ وإتقان ورواية للحديث النبوي.

الهوامش والإحالات :

(١) سورة الكهف الآية:٩٩.

(٢) انظر: مجمل اللغة لابن فارس (ص: ١٤٧)، ت: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–، الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٢، وانظر: مقاييس اللغة (١/ ٣٤٥)، ت: عبد السَّلام محمد هَارُون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء :٦.

(٣) انظر: الكافية في الجدل (ص:٣٥)، ت: فوقية حسين محمود، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، سنة النشر: ١٣٩٩ه– ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ١.

(٤) انظر: المنخول (ص: ١٣٧)، ت: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر– بيروت لبنان، دار الفكر دمشق –سورية–،الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١.

(٥) رسالة ماجستير بعنوان:"الترك عن الأصوليين"(ص:٤٥)، للباحث محمد ربحي محمد ملاح، إشراف الدكتور/ حسن سعد خضر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، سنة ٢٠١٠م.

(٦) انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ١٧٥)، الناشر دار النفائس،الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

[٧] سورة الأنعام الآية: ١٤٩.

[٨] انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٤٤٥)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، عدد الأجزاء: ٤، وانظر: تاج العروس (٥/ ٤٦٧)، ت/ مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، عدد الأجزاء: ٤٠، وانظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٣/ ١٢٥٣)، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١١، بتصرف.

[٩] انظر: تاج العروس (٥/ ٤٦٧).

[١٠] انظر: فتح المغيث(ص: ٣٣٧)، ت:علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٤، وانظر: معجم علوم الحديث النبوي (ص:٨٩،٩٠) ، الناشر: دار الأندلس الخضراء، تاريخ النشر: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، بلد النشر: السعودية، لبنان، المدينة: جدة، بيروت، رقم الطبعة:١، عدد الأجزاء:١.

[١١] انظر: إبهاج العقول في علم الأصول (ص: ١٤) ، الناشر : دار المنهاج - جدة - السعودية ، دار طوق النجاة - بيروت – لبنان، سنه الطبع: ٢٠١٣م، سنه الإصدار: ٢٠١٣م، رقم الطبعة:١، عدد الأجزاء:١، بتصرف.

[١٢] انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٢١)، ت: محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

[١٣] انظر: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج(١/٢٨٦)، ،الناشر: دار ابن الجوزي،الطبعة:الأولى، ١٤٢٤هـ، عدد الأجزاء: ٢.

[١٤] انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ١٦)،الناشر المكتبة السلفية–المدينة المنورة–، ت :محمد محي الدين عبد الحميد، عدد الأجزاء :٢.

[١٥] انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ١٠٢)،ت: زين العابدين بن محمد، الناشر: دار أضواء السلف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

[١٦] انظر: الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية- السليماني (ص: ٥٢)،الناشر:دار الكيان؛ سنة النشر: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ١.

[١٧] انظر: شرح طارق عوض الله على الباعث(ص: ٩)، موقع المكتبة الشاملة: https://www.google.com

[١٨] انظر:المفصل في علوم الحديث(١/ ٦٤)،موقع مركز المعرفة الرقمي: https://www.google.com/search

[١٩] رسالة ماجستير، بعنوان:" أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" (٤/ ٥٨)، الناشر:جامعة صدام للعلوم الإسلامية، إلى مجلس قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الإسلامية، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص (فقه مقارن)، بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم جميل عبد الله١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

[٢٠] انظر: أصول السرخسي (١/ ٣٤٥)، الناشر: دار المعرفة - بيروت عدد الأجزاء: ٢.

[٢١] انظر: أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء(٢/ ٩١)،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ١، بتصرف.

[٢٢] شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، مولاهم، الواسطي ثم البصري، أبو بسطام: (٨٢ - ١٦٠ هـ = ٧٠١ - ٧٧٦م)،من أئمة رجال الحديث، حفظًا ودراية وتثبتًا. ولد ونشأ بواسط، وسكن البصرة إلى أن توفي. وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب الضعفاء والمتروكين، وكان عالمًا بالأدب والشعر، له كتاب الغرائب في الحديث، وتفسير القرآن الكريم، انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ١٦٤)،الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر-/ مايو ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٨، وانظر: معجم المؤلفين (٤/ ٣٠١).

[٢٣] انظر: إسعاف المبطأ برجال الموطأ - المؤلف : جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ) - (ص: ١٢)، ت: محمد عبد المجيد، الناشر: المطبع الأنصاري، تاريخ النشر: ١٣٢٠هـ، الهند، دهلي، رقم الطبعة:١، عدد الأجزاء:١.

[٢٤] يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي:(١٢٠- ١٩٨هـ = ٧٣٧ - ٨١٣م)، من حفاظ الحديث، ثقة حجة. من أقران مالك وشعبة، من أهل البصرة. كان يفتي بقول أبي حنيفة، وأورد له البلخي سقطات، ولم يعرف له تأليف إلا ما في كشف الظنون من أن له كتاب المغازي، انظر: الأعلام للزركلي(٨/ ١٤٧)

[٢٥] انظر: مقدمة صحيح الإمام مسلم (ص: ١٢)، وانظر: الحديث والمحدثون – المؤلف: محمد محمد أبو زهو–(ص: ٢٦٩)، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: القاهرة في ٢ من جمادى الثانية ١٣٧٨هـ، عدد الأجزاء: ١.

[٢٦] انظر: شرح علل الترمذي(١/ ٣٨٨)، الناشر: مكتبة المنار، الأردن- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢

[٢٧] عمرو الناقد بن محمد بن بكير. ويكنى أبا عثمان. وهو ثقة صاحب حديث ثبت. وقد كتب عنه أهل بغداد كتبًا كثيرة. وكان من الحفاظ المعدودين. وكان فقيهًا. وتوفي ببغداد وذلك يوم الخميس لأربع ليال خلون من ذي الحجة سنة اثنتين ومائتين. وروى عمرو الناقد: سمعت وكيعًا، يقول: وذكر له حديث، يرويه وهب بن إسماعيل، فقال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال. انظر: الطبقات الكبرى(٧/ ٢٥٥)رقم ٣٥٨٨، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء :٨.

[٢٨] وهب بن إسماعيل بن محمد بن قيس الأسدي أبو محمد الكوفي. روى عن: جده محمد بن قيس، وعبد الله بن سعيد المقبري...وغيرهم. وعنه قبيصة وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة،...وغيرهم. قال عبدالله بن أحمد: كتبنًا عنه أحاديث روى عندنا مناكير عن وقاء بن إياس، وقال ابراهيم بن الجنيد: عن ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: ثقة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطئ. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال(٨/ ٣٣٨)رقم١٩٩١، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، عدد الأجزاء : ٧.

[٢٩] انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل(ص: ٦٤)،ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة، مكان النشر: الإسكندرية، عدد الأجزاء: ١، وانظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٨).

[٣٠] انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٨).

[٣١] انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٨).

[٣٢] انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٩)، وانظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٠٤) .

[٣٣] صحيح البخاري (١/ ٣٣)رقم ١٠٧، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، الناشر دار ابن كثير، اليمامة – بيروت –، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ت تعليق/ د. مصطفى ديب البغا، جامعة دمشق ،عدد الأجزاء: ٥٢.

[٣٤] صحيح البخاري (١/ ٣٣).

[٣٥] انظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم(١/ ٢٩٣)، الناشر: دار المنهاج، رقم الطبعة: ١، عدد المجلدات: ٢٦.

[٣٦] انظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (١/ ٢٩٤)، وانظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم–(١/ ١١٣)،ت: د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م عدد الأجزاء: ٨ .

[٣٧] انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٧).

[٣٨] انظر: حلية الأولياء لأبي نعيم(٩/ ٦)،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت–، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ،عدد الأجزاء: ١٠

[٣٩] انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٩).

[٤٠] انظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٠٤).

[٤١] انظر: العلل ومعرفة الرجال (٤٤٨/٢)،ت: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠١ م عدد الأجزاء: ٣، وانظر: والكامل في الضعفاء (٢١٦/٣)، بتصرف.

(٤٢) انظر: شرح علل الترمذي (١/٩٥).

(٤٣) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان(١/ ٢١٠)، ت:شعيب الأرناؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١٨.

(٤٤) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٥١)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء:٢، بتصرف.

(٤٥) عباد بن كثير البصري الثقفي، سكن مكة كان متعبدًا، روى عن: مالك بن دينار، وأبي الزناد وأيوب السختياني، والجريري، روى عنه: زهير بن معاوية، وأبو رجاء الهروي عبد الله بن واقد، قال ابن معين أن عباد بن كثير البصري ضعيف الحديث ليس بشيء،...، مات عباد بن كثير الثقفي بمكة سنة بضع وخمسين ومائة. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٤)رقم ٤٣٣،الناشر:طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن-الهند-، دار إحياء التراث العربي-بيروت-، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م، وانظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ١٤٥)رقم ٣٠٩٠.

(٤٦) انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٣٦٨).

(٤٧) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥٣٩).

(٤٨) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٤).

(٤٩) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ١٤٨)، ت: بشَّار عواد معروف، الناشر: مؤسّسة الرّسالة، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

(٥٠) انظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦٧).

(٥١) انظر: سؤالات الآجري لأبي داود تـ البستوي (١/ ٣٦٩)رقم ٦٧٥، الناشر مكتبة دار الاستقامة، الطبعة الأولى، سنة١٤١٨ة هـ، عدد الأجزاء :٢.

(٥٢) انظر: أحوال الرجال للجوزجاني (ص: ١٠٦)رقم ١٦٣، ت:صبحي البدري السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤٠٥ه، مكان النشر: بيروت، عدد الأجزاء: ١، وانظر: مختصر الكامل في الضعفاء (ص: ٥٠٤)، ت: أيمن بن عارف

الدمشقي الناشر: مكتبة السنة – مصر / القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١.

(٥٣) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٧٥) رقم ١٧٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت –، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، عدد الأجزاء ٣.

(٥٤) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٧٥) رقم ١٧٨٣.

(٥٥) انظر: معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى – المؤلف: نجم عبد الرحمن خلف– (ص: ٨٣)رقم ٢٢٢، الناشر: دَارُ الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ١.

(٥٦) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٧٥) رقم ١٧٨٣.

(٥٧) انظر: معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى (ص: ٨٣)رقم ٢٢٢.

(٥٨) انظر: شرح كتاب الموقظة (ص: ١٦)، الناشر: دار عباد الرحمن، سنة النشر: ١٤٣٢ – ٢٠١١، رقم الطبعة: ١، عدد المجلدات: ١،عدد الصفحات: ٢١٢

(٥٩) انظر: شرح كتاب الموقظة (ص: ١٧).

(٦٠) أبان بن أبي عياش فيروز، وقيل دينار الزاهد أبو إسماعيل البصري، أحد الضعفاء وهو تابعي صغير، يحمل عن أنس وغيره، وهو من موالى عبد القيس. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال – الذهبي (١/ ١٠)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ٤.

(٦١) انظر: أعيان الشيعة –تأليف الأمين، محسن–(١٠٢/٢)، بيروت: منشورات دار التعارف.

(٦٢) انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني(ص: ٥٤)رقم ١٧،ت: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض–، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ه، عدد الأجزاء: ١، وانظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٦/ ١٣٩)رقم ٢٠٨، الناشر: دار الفلاح، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٢٢.

(٦٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩٦)، وانظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي – أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٤٧٨).

(٦٤) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٤)رقم ٢١، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ١.

(٦٥) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ١٩).

(٦٦) عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، واسمه ظالم بن سراق، أبو معاوية المهلبي العتكي البصري، قال النسائي: عباد بن عباد المهلبي ثقة، قال البخاري: قال إبراهيم بن زياد سبلار: مات عباد بن عباد المهلبي في رجب سنة ثمانين ومائة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن عباد بن عباد المهلبي، فقال: صدوق لا بأس به قيل: له يحتج بحديثه، قال لا، انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري...(٢/ ٩٢٨)رقم ١٠١٤، ت: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عدد المجلدات: ٣، وانظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٢١٣).

(٦٧) انظر: قبول الأخبار ومعرفة الرجال (١/ ٤٠٣)، ت: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢.

(٦٨) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٠١)، وانظر: قبول الأخبار ومعرفة الرجال (١/ ٤٠٤).

(٦٩) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٨٥)، بتصرف.

(٧٠) محمد بن خالد بن عبد الله الطحان، عن أبيه وشريك وعنه بن ماجة وأبو يعلى ضعفه أبو زرعة وغيره وقال أبو حاتم هو على يدي عدل عاش تسعين سنة. انظر: الكاشف (٢/ ١٦٧)رقم ٤٨٢،ت: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

(٧١) انظر: الثقات لابن حبان (٩/ ٩٠).

(٧٢) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٦٢)، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت–، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤.

[٧٣] انظر: من له رواية في الكتب الستة (٢/ ١٦٧).

[٧٤] انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٤٨).

[٧٥] رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال، المهري، المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين، مولده سنة عشرة ومائة، وتوفي سنة ثمان وثمانين ومائة، عن: زبان بن فائد، وأبي هانئ حميد بن هانئ، وعقيل بن خالد، ويونس، وخلق. روى عنه: ابن المبارك – وهو من أقرانه – وقتيبة، وعيسى بن حماد، وأبو كريب، وأبو الطاهر بن السرح، وآخرون. انظر: تاريخ الإسلام(٤/ ٨٤٩)، ،ت: الدكتور بشار عوّاد، الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٥.

[٧٦] انظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٨٣).

[٧٧] انظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٨٣).

[٧٨] انظر: الجرح والتعديل (٣ /٢٣٢٠)

[٧٩] انظر: المجروحين (١ / ٣٠٤).

[٨٠] انظر: تاريخ ابن يونس المصري(١/ ١٧٨)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى،١٤٢١هـ، عدد الأجزاء: ٢.

[٨١] انظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (١/ ٣٧٦)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.

[٨٢] موسى بن عبيدة بن نشيط أبو عبد العزيز الربذي المديني، يروي عن عبد الله بن دينار، قال أحمد: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال: مرة ضعيف وقال: مرة لا يحتج بحديثه، وقال: مرة ليس بالكذوب، ولكنه روى أحاديث مناكير، توفي بالمدينة سنة ثلاث وخمسين ومائة. انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ١٤٧)رقم ٣٤٦١،وانظر:تهذيب الكمال في أسماء الرجال(٢٩/ ١٠٤)رقم ٦٢٨٠.

[٨٣] رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهري المصري: يكنى أبا الحجّاج، وهو رشدين بن أبي رشدين. ولد سنة عشر ومائة، ومات سنة ثمان وثمانين ومائة. وكان رجلًا صالحًا، لا

يشكّ في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط فى الحديث، وأساء فيه يحيى بن معين القول، ولم يكن النسائي يرضاه، ولا يخرّج له، وانظر: تاريخ ابن يونس المصري(١/ ١٧٨)رقم ٤٧٦.

(٨٤) انظر: شرح كتاب الموقظة (ص: ١٨)، بتصرف.

(٨٥) انظر: شرح كتاب الموقظة (ص: ١٧).

(٨٦) انظر: شرح متن نخبة الفكر(١/ ٣٨٣)،الناشر: دار المغني، سنة النشر: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م،الطبعة: ١،عدد المجلدات: ١

(٨٧) معنى غفلة الصالحين: "أن الرجل إذا أكثر من الاشتغال بالزهد والعبادة حتى غلبت عليه لم يتفرغ لضبط المرويات، وحفظ الأسانيد والمتون كما ينبغي، فيكثر منه الخلل". انظر: سوء الحفظ وأثره في قبول الحديث (ص: ٧٠).